مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
Journal of Managerial, Financial
جامعه السويس
كلية التجارة

تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر
دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري

The Effect of Applying Financial Inclusion on Financing Microenterprises
An Applied Study on the Egyptian Banking Sector

إعداد

د/علاء محمود عبد الحميد
دكتوراه الادارة المالية
الأكاديمية العربية للعلوم
الادارية والمالية والمصرفية

أ.د.م/ محمد عنتر احمد
أستاذ التمويل والإستثمار المساعد
كليـــــة التجـــــارة
جـــــامعة القاهـــــرة

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
كلية التجارة – جامعة السويس
المجلد الخامس – العدد الثالث
سبتمبر ٢٠٢٥

رابط المجلة: https://safq.journals.ekb.eg

تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر
دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق الشمول المالي كمتغير مستقل بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشرات عدد المشروعات متناهية الصغر وعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر وإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر.

وتمت الدراسة بالتطبيق على ٤ بنوك بالقطاع المصرفي المصري التي توافر فيها البيانات المطلوبة خلال الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢٣ وبلغ عدد المشاهدات ٨٠ مشاهدة متمثلة في بيانات لأبعاد المتغيرات ربع سنوية ولمدة خمس سنوات كسلسلة زمنية متصلة.

وتم استخدام نماذج انحدار طريقة المربعات الصغرى وبلغت قيمة معامل التحديد R2 = ٠,٩٧٤٥ لاختبار الفرض الفرعي الأول مما يعنى أن الشمول المالي بأبعاده يستطيع تفسير ٩٧,٤٥% من التغيرات التي تحدث في تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشر عدد المشروعات متناهية الصغر، وقيمة معامل التحديد R2 = ٠,٨٨٩١ للفرض الفرعي الثاني مما يعنى أن الشمول المالي بأبعاده يستطيع تفسير ٨٨,٩١% من التغيرات التي تحدث في تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشر عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر. وقيمة معامل التحديد R2 = ٠,٩٥٧٥ للفرض الفرعي الثالث مما يعنى أن الشمول المالي بأبعاده يستطيع تفسير ٩٥,٧٥% من التغيرات التي تحدث في تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشر إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر.

الكلمات الدالة: Key Words
الشمول المالي، تمويل المشروعات متناهية الصغر، القطاع المصرفي.

الجزء الأول

أولا: المقدمه INTRODUCTION

يشير مفهوم الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة ومتعددة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – علاوة على المعاملات والمدفوعات ومنتجات الادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسئول ومستدام . (البنك الدولى ، ٢٠٢٠) .

كما تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وعليه اتخذت العديد من الدول والتي من بينها مصر من الشمول المالي توجه استراتيجي لدعم الاستقرار المالي والاجتماعي ومحور من محاور النمو الاقتصادي من خلال استقطاب الفئات المستبعدة والمهمشة داخل القنوات الرسمية بإتاحة واستخدام الخدمات والمنتجات التي يتيحها الشمول المالي، الامر الذى دفع البنك المركزي المصري لاتخاذ خطوات جادة نحو تطبيق الشمول المالي ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع البنوك.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلى يعد الشمول المالي من اهم اسباب تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر، فحالة الاقتصاد بالنسبة للدولة بشكل عام لم تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والشركات والمؤسسات المستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي للدولة ولا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من القنوات الرسمية المالية للدولة.

وأصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر اليوم محور السياسات الصناعية الرامية إلى خفض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا، بغض النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وطريقة إدارة اقتصادها الوطني. تكتسب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أهمية في الدول العربية انطلاقا من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات توافر عوامل الإنتاج فيها. التوزيع المكاني للسكان والنشاط. تساهم المشروعات متناهية الصغر بشكل كبير في حل المشاكل الاجتماعية مثل البطالة، إذ تتراوح نسبة العاملين فيها بين ٤٠-٨٠% من قوة العمل في العالم، وذلك حسب اقتصاد كل دولة. بينما تمثل المشاريع والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ٩٠% من عدد المشاريع في العالم. كما تلبي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر النسبة الأكبر من احتياجات السكان في كافة البيئات المحلية حول العالم بما تقدمه من منتجات وخدمات ترتبط بشكل مباشر بحياة الأفراد. كما أنها توفر بديلاً محليًا للمنتجات التي يمكن استيرادها من الخارج.

أثبتت سياسات الدعم عدم قدرتها منفردة على الحد من الفقر نظراً لأنها لا تقدم حلولاً تنموية مستدامة للمشكلة. يوجد الآن إدراك عالمي متزايد لأهمية تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالدخل على الفقراء جنباً إلى جنب مع تحديث سياسات الرعاية الاجتماعية. تأتي المشروعات متناهية الصغر في مقدمة تلك الأنشطة الاقتصادية الجديرة بالدعم كوسيلة لتوليد الدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء. وتحظي المشروعات متناهية الصغر بأهمية كبيرة من جميع دول العالم, ومع اتساع الفجوة التمويلية للعديد من الأنشطة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للأفراد والمؤسسات، أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية والحكومات والمنظمات الدولية مقتنعة بشكل متزايد بضرورة إيجاد بدائل تمويلية مبتكرة تعتمد على ابتكارات تكنولوجية تمويلية قادرة على توفير قدر كبير من التمويل. فرص تعزيز درجة الشمول المالي. وترجمة هذه القناعة إلى توجه استراتيجي جديد يهدف إلى تقليص الفجوة التمويلية من خلال تحقيق التمكين المالي والاقتصادي لكافة شرائح المجتمع.

وتكمن أهمية القطاع المصرفي في قدرته على جذب المدخرات التي تمثل فائض لدى العملاء وإستخدامها في توفير التمويل اللازم وبأسعار مناسبة للكيانات التي تحتاج إلى سيولة لدعم رأس المال العامل أو الاستثمار في الأصول الثابتة مما ينعكس على الاقتصاد القومي إيجابا في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، زيادة الناتج المحلى الإجمالي، تخفيض الفاتورة الاستيرادية وأثرها على استقرار أسعار الصرف، والسيطرة على معدلات التضخم.

ولابد من قيام القطاع المصرفي بالاستفادة من شبكة علاقاته في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وبخاصة المشروعات متناهية الصغر بتوفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشروعات لمواجهة التحديات التي تحد من نموها والعمل على خلق قيمة مضافة لجميع الأطراف، إضافة إلى تحقيق ربح من تمويل تلك المشروعات على المدى المتوسط وطويل الأجل.

ويسعى الباحثان إلى قياس تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المصرفي المصري وهل هناك علاقة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر بهدف التوصل إلى افضل التوصيات التي تفيد في تمويل المشروعات بشكل عام ومتناهية الصغر بشكل خاص في البنوك محل الدراسة.

ثانيا :مشكلة الدراسة Problem Statement

تواجه المشروعات متناهية الصغر، في مصر العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومنها المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على هذه المشروعات، وأخيرًا مشكلة الحصول على التمويل الملائم في الوقت المناسب ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات. لذلك فإن خلق نطاق معاملات عصري وآمن سيساعد في زيادة نسبة المستفيدين من التمويل بضمان الأصول المنقولة – قانون رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٥م.

من خلال توفير تمويل بمواصفات خاصة جدًا تراعى خصوصية هذا النوع من التمويل والهدف منه والمستوى المعرفي، الاجتماعي، الثقافي والمالي لمن يتقدمون للحصول على هذا التمويل للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر وتطويرها لمشروعات صغيرة ثم متوسطة.

كما أن معظم المشاريع متناهية الصغر تعاني من ضعف الوصول إلى التمويل من قنوات رسمية، إذ وصل في يونيو ٢٠١٩ عدد القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر الموجهة إلى القطاع حوالي ٥٢ ألف قرض فقط، حيث شكلت هذه القروض ما نسبته ١٦,٥% من حجم محفظة الإقراض الكلية الممنوحة. (التقرير السنوي - الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، ٢٠١٩).

وعند النظر إلى حجم مشاركة المشاريع متناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي والتمويل المتفق عليها، فإنه لا يتناسب وأهمية مشاركتها في الاقتصاد ككل، مما يشكل عقبة أمام نموها.

بالرغم من وجود كيانات مصرفية لديها القدرة والخبرة والإمكانيات في تنشيط التمويلات الموجهة لبناء القدرات التشغيلية والاستثمارية للمشروعات متناهية الصغر.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسى التالي:

هل يوجد تأثير لتطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية :

١. هل يوجد تأثير للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسًا بمؤشر عدد المشروعات متناهية الصغر؟

٢. هل يوجد تأثير للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسًا بمؤشر عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر؟

٣. هل يوجد تأثير للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسًا بمؤشر إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر؟

ثالثا : الدراسات السابقة Literature Review

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الشمول المالى وتمويل المشروعات المتناهية الصغر ،ومنها ماتوصل الى اثبات وجود علاقة موجبة ، ومنها من توصل الى وجود علاقة سالبة ، ومنها من توصل الى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

لذا فقد قام الباحثان فى هذا الجزء بإستعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك بهدف الوصول الى الفجوه البحثية . وقد تم تقسيم هذه الدراسات السابقة الى ثلاث مجموعات كالاتى :-

١- المجموعة الأولي: الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر:

الجدول رقم (١)

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(١) حربي, نصر رمضان سعد الله ٢٠٢٣	الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي (دراسة مقارنة)	الشمول المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مصر	توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي هو تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وتكاليف معقولة. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحديات صعوبة الحصول ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل نتيجة لعدم توافر، على التمويل اللازم لأسباب عديدة منها ارتفاع تكلفة ومخاطر التمويل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية حول المفترضين بما يمكن من تقييم جدارتهم الائتمان, وعدم وجود الضمانات الكافية مما يؤدى إلى صعوبة نفاذ هذه المشروعات للتمويل.

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٢) أحمد ياسر محمود هاشم, محمد رجب صديق ٢٠٢١	مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة جمهورية مصر العربية"	الشمول المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مصر	توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات. يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة، وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما تبين أن للشمول المالي تأثيرا على النمو الاقتصادي؛ حيث أن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي؛ لأنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرًا لضعف مواردها الذاتية.
(٣) عيد, أمين عادل عبد الفتاح حسب, عصام محمد محمود ٢٠٢٢	انعكاسات تفعيل الشمول المالي على ضوابط منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية	الشمول المالي ضوابط منح الائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مصر	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مدى التزام البنوك التجارية محل الدراسة بمعايير وضوابط منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مجموع متوسط ضوابط منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية محل الدراسة بلغت (٤,٥٨)، فضلا عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الشمول المالي المتمثلة في (استخدام الخدمات المالية، توافر الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية). الخدمات) مع ضوابط منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٩٢).

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٤) القرالة، أكرم خليف مسلم ٢٠٢١	دور ممارسات الأعمال الريادية في تعزيز الشمول المالي: نشر الوعي المالي متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية في البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر الأردنية".	الأعمال الريادية الشمول المالي الوعي المالي	الأردن	توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسات الأعمال الريادية، في الشمول المالي، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسات الأعمال الريادية، في الوعي المالي، وكذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للوعي المالي، في الشمول المالي، ووجود دور لممارسات الأعمال الريادية في الشمول المالي؛ بوجود الوعي المالي متغيرا وسيطا في البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر الأردنية. وقد أوصت بضرورة تعزيز تبني البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر الأردنية، لممارسات الأعمال الريادية بأبعادها، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية الفاعلة القادرة على توفير متطلبات الشمول المالي وشمول السكان غير المتعاملين مع المصارف، والعمل على وضع خطط وبرامج توعوية، تعزز قدرات وإمكانات السكان لاستخدام الخدمات، والمنتجات المالية بدراية، ووعيا ماليا مرتفعًا.
(٥) Marus Eton at el 2021	Financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: empirical evidence from selected districts in Lango sub-region	الشمول المالي نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أوغندا	كان الهدف من هذه الدراسة هو فحص مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتحديد التحديات التي تؤثر عليها، واستكشاف دور الشمول المالي في دعم نموها. استخدمت الدراسة تصميم بحث مقطعي وكشفت أن الشمول المالي أمر بالغ الأهمية لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء أيضًا على التكاليف المرتفعة والصعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية. وتضمنت التوصيات توعية الجمهور بالخدمات المتاحة، وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية، وخفض تكلفة رأس المال، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٦) Ramos and Lopez 2020	Toward Financial Inclusion and Female Empowerment through Microfinance Development Initiatives in Manila and Central Luzon, Philippines	الشمول المالي تمكين المرأة في مبادرات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	مانيلا ولوزون الوسطى، الفلبين	توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي، يؤثر على تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر, الذي يتميز بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافر الائتمان، بشكل إيجابي على وصول المؤسسات الصغرى إلى التمويل وتطوير أعمال ها.
(٧) Chidi et al. 2019	Effect of Financial Inclusion on Small and Medium Scale Enterprise in Nigeria	الشمول المالي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	نيجيريا	توصلت الدراسة إلى أن قروض البنك التجاري للمناطق الريفية له نتائج إيجابية تأثير كبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، ودائع البنوك التجارية للمناطق الريفية لها تأثير كبير إيجابي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، وتخلص الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٨) Mdasha et al. 2018	Effect of Financial Inclusion Strategy on Performance of Small and Medium Enterprises: A Case of Selected SMEs in Dar EL-Salam, Tanzania	استراتيجية الشمول المالي أداء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	تنزانيا	توصلت الدراسة إلى أن المشاركين اتفقوا على أن نقطة الوصول المالي أصبحت أقرب إلى المكان الذي يعيش فيه الناس، وأن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها أدى إلى زيادة المنافسة بسبب تبني مهارات وتكنولوجيا جديدة، كما أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها إلى زيادة الربحية ونمو الأعمال. وبعض التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في توظيف استراتيجيات الشمول المالي كانت عبارة عن تغيرات غير متوقعة في السوق، وعدم المشاركة في وضع الاستراتيجيات. وأوصت الدراسة بتوعية المستفيدين باستراتيجيات الشمول المالي والتعاون بين المؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات واقعية.

٢- المجموعة الثانية: الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغرى.

الجدول رقم (٢)

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(١) Shihadeh 2021	Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine	الشمول المالي أداء البنوك	فلسطين	وجدت الدراسة أن أدوات القرصنة المصرفية، والتشكيل، التسهيلات الائتمانية، وأجهزة الصراف الآلي يمكن أن تعزز أداء البنك، وعلى الرغم من انخفاض الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال من الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء البنك. بشكل عام، وجد أن الشمول المالي يساعد في تحسين أداء البنك وزيادة الإيرادات. تشير الدراسة إلى أنه يمكن للمؤسسات الحكومية استخدام هذه النتائج لصياغة استراتيجيات وأجندات لتعزيز الشمول المالي في فلسطين والدول النامية الأخرى.
(٢) Lim, J. E. K at el 2020	the Impact of Demand Side Barriers and Supply Side Barriers to Financial Inclusions: A Study on Micro Enterprises in Metro Manila	حواجز العرض والطلب على الشمول المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفلبين	تبحث الدراسة في تأثير حواجز جانب الطلب وحواجز جانب العرض على الشمول المالي في سياق المشاريع الصغيرة في مترو مانيلا. يبحث في العوامل التي تعيق الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تقديم خدمات شاملة. تكشف النتائج أن كلا من حواجز جانب الطلب، مثل نقص المعرفة والوعي الماليين، وحواجز جانب العرض، مثل الوصول المحدود إلى المؤسسات المالية الرسمية، تؤثر سلبًا على الشمول المالي للمشاريع الصغيرة. تقيد هذه الحواجز نمو المشاريع الصغيرة وتطورها، مما يحد من وصولها إلى الائتمان والمدخرات والخدمات المالية الأخرى. تسلط الدراسة الضوء على الحاجة إلى تدخلات هادفة لمعالجة هذه الحواجز وتعزيز الشمول المالي، وهو أمر حاسم لنجاح واستدامة المشاريع الصغيرة في مترو مانيلا.

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٣) hphilip mader 2018	Contesting Financial Inclusion	التنافس على الشمول المالي التحول من التمويل الاصغر	المملكة المتحدة	نتائج الدراسة تناولت هذه الدراسة التحول من التمويل الأصغر إلى الشمول المالي باعتباره انفتاحا على التعاملات المالية مع الفقراء، لتشمل جهات فاعلة وممارسات جديدة، وأفكار وأيديولوجيات جديدة، ونظريات جديدة للتغيير، ودعوة متجددة للعيش بالتمويل. وبعد ذلك، قامت بفحص نقدي للحجج المقدمة لصالح الشمول المالي: دفع نتائج التنمية على نطاق أوسع، وتحقيق فوائد مباشرة للفقراء، وتحقيق جدوى تجارية. وقد أثبت أن الأنصار يفترضون على نطاق واسع أن الإدماج المالي يعمل على توليد النمو الاقتصادي والتنمية؛ ولكن العلاقة السببية غير واضحة، وإذا كانت هناك علاقة سببية، فربما يكون النمو والتنمية هو الذي يدفع في الواقع الشمول المالي. كما أظهر أيضًا أن الافتراض القائل بأن الفقراء يستفيدون بشكل مباشر من الشمول المالي هو افتراض ضعيف؛ لا يمكن لأدبيات التأثير أن تظهر تأثيرات تحويلية أو حتى إيجابية بشكل واضح (ما لم تكن التأثيرات المرغوبة هي تحسين إدارة الأموال، والشعور المنتشر بالشمول، وتوسيع الخيارات المالية). وأخيرا، زعمت أن الحجة التجارية لصالح الشمول المالي ـــ الوعد بأن الجهات الفاعلة الساعية إلى تحقيق الربح سوف تقدم خدمات شاملة بجودة لائقة وأسعار معقولة ـ أضعف كثيرا مما يُفترض عادة؛ ومن المثير للقلق، وإن لم يكن مفاجئا، أن تتزايد الدعوات الموجهة إلى الحكومات لجعل سياساتها الاجتماعية تخدم هدف الشمول المالي، مع قيام الدولة بدور خادمة الشركات المالية.

(٤) J. Adam Cobb Tyler Wry Eric Yanfei Zhao 2016	Funding Financial Inclusion: Institutional Logics and the Contextual Contingency of Funding for Microfinance Organizations	الشمول المالي تمويل منظمات التمويل الاصغر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	الصين	توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر هو أداة لديها القدرة على تقديم مساهمة ذات معنى في الحد من الفقر في العالم. ومع ذلك، في محاولاتهم لدراسة آثار قروض التمويل الأصغر، تجاهل الباحثون إلى حد كبير مسألة كيفية تمويل هذه القروض. بناءً على وتوسيع منظور المنطق المؤسسي واستخدام قاعدة البيانات الأكثر شمولاً لتمويل التمويل الأصغر التي تم إنشاؤها حتى الآن، نوضح أن الممولين التجاريين والعامين يستثمرون في أنواع مختلفة من مؤسسات التمويل الأصغر في بيئة مستقرة، لكن هذه الاختلافات تتراجع بطرق قد تكون إشكالية مع زيادة عدم اليقين وتزايد عدم اليقين. وتزايد الحاجة إلى التمويل الأصغر. ومن خلال القيام بذلك، يشير البحث المقدم هنا إلى أن النهج التنظيمي يمكن أن يسلط الضوء بشكل مفيد على العمليات التي تشكل فعالية التمويل الأصغر كوسيلة لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في الفقر العالمي.

٣- المجموعة الثالثة: الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغرى:

الجدول رقم (٣)

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(١) Yang Chen at el 2022	How does the development of digital financial inclusion affect the total factor productivity of listed companies? Evidence from China	الشمول المالي الرقمي إنتاجية الشركات	الصين	تظهر نتائجنا التطبيقية أن تطوير الشمول المالي الرقمي ليس له أي تأثير إيجابي على إجمالي إنتاجية العوامل للشركات المدرجة. وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة أظهرت أن الشمول المالي الرقمي يمكن أن يحل قيود التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أن نتائجنا تثبت أنه لا يمكنه لعب دور مماثل في عينة الشركات المدرجة. ونجد أن هذا التأثير السلبي كبير بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة، ولكن ليس بالنسبة لعينة منفصلة من المؤسسات غير المملوكة للدولة. ومع ذلك، في المدن الكبيرة ذات الموارد المالية المركزة، يمكن للشمول المالي الرقمي أن يحسن إنتاجية الشركات المدرجة بشكل كبير، مما يشير إلى أن تطوير التمويل الرقمي يتطلب أساسا متينًا للأنظمة المالية التقليدية حتى تكون فعالة بالكامل.

الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات	البلد	أهم النتائج
(٢) Urueña-Mejía, J. C., Gutierrez, L. H., & Rodríguez-Lesmes, P ٢٠٢٣	Financial inclusion and business practices of microbusiness in Colombia	الشمول المالي والممارسات التجارية للأعمال التجارية الصغيرة في كولومبيا	كولومبيا	من المعروف أن الشمول المالي له أهمية في تحسين آفاق نمو الشركات الصغيرة. ولهذا البحث ثلاثة أهداف. أولاً، استكشاف كيف يمكن أن يؤثر تبني الممارسات التجارية على استخدام المنتجات والخدمات المالية لهذه الشركات. ثانياً، تحديد ما إذا كانت المستويات الأعلى من إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة تلعب دوراً في التأثير. ثالثا، تحديد ما إذا كانت هناك فروق حسب الجنس والمستوى التعليمي. وتظهر النتائج أن أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يتبنون (المزيد) ممارسات الأعمال لديهم قدر أكبر من الشمول المالي. لا توجد فئة محددة من الممارسات التجارية تقود النتائج. ويكون التأثير أكبر بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء ولا يوجد بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة ذوي مستويات التعليم المنخفضة. علاوة على ذلك، فإن المبادرة الشخصية، وهي بناء نفسي، ترتبط بشكل غير مباشر بالشمول المالي بشكل أكبر من خلال زيادة اعتماد الممارسات التجارية. وأخيرًا، لا يوجد دليل على أن هذا يرجع إلى مستويات أعلى من إضفاء الطابع الرسمي بغض النظر عن مجموعة المتطلبات المحددة التي يتم أخذها في الاعتبار. تدعم النتائج التي توصلنا إليها الجهود المبذولة لتحسين مهارات العمل لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وتدعو إلى استراتيجيات سياسة عامة أكثر شمولاً. تفتح هذه النتائج الباب أمام استخدام برامج التدريب القائمة على المهارات الناعمة التي تعزز الممارسات التجارية، لتحسين الشمول المالي للشركات الصغيرة

٤- تعليق الباحثان على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلى :-

- اتفقت مجموعة من الدراسات على وجود علاقة معنوية موجبة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر مثل دراسة حربى، نصر رمضان سعدالله (٢٠٢٣)، أحمد سعيد الحداد، إيمان فاروق (٢٠٢٢) ودراسة أحمد ياسر محمود هاشم، محمد رجب صديق (٢٠٢١) ودراسة القرالة، أكرم خليف مسلم (٢٠٢١) ودراسة Vinay Kandpal et al (2023) ودراسة Liu Yang* and Youtang Zhang (2020) ودراسة Ramos and Lopez (2020) ودراسة Chidi et al. (2019).
- فى حين اتفقت مجموعة اخرى مثل دراسة Lim,J.E.Kat el(2020) ودراسة Shihadeh (2021) ودراسة hphilip mader (2018) ودراسة J.Adam Cobb,Tyler Wry, Eric Yanfei, Zhao (2016) على وجود علاقة سلبية بينهم.
- أما المجموعة الثالثة من الدراسات فتوصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر مثل دراسة Marus Eton at el (2021) ودراسة Yang Chen at el (2022) ودراسة Uruena-Mejia, j.C., Gutierrez, L.H.,& Rodriguez-Lesmes, P (2023).
- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات التي اجريت في مصر مثل دراسة عليوة (٢٠١٩)، ودراسة واصل (٢٠١٩)، ودراسة عبد الغني (٢٠٢٢)، واختلفت مع دراسة شاهين (٢٠١٨) التي أجريت في فلسطين، ودراسة (٢٠١٧) Ali التي أجريت في بنغلادش، ودراسة Anwar et al., (2016) التي أجريت في إندونيسيا على اختبار العلاقة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر.
- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث أنة لا يوجد دراسة واحدة سابقة -على حد علم الباحثان - في جميع الدراسات السابقة التي تم الرجوع اليها تتناول تأثير الشمول المالي بأبعادة الاربعة (الوصول للخدمات المالية, استخدام الخدمات المالية, العمق المالي, المؤشر العالمي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر.
- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في قياس الشمول المالي بأبعاد (الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية) وتختلف عنها في بعدى (العمق المالي، المؤشر العالمي للشمول المالي). وتم دراسة ايضا متغير تمويل المشروعات متناهية الصغر.

الفجوة البحثية:

ويرى الباحثان أن الدراسات السابقة إختلفت في طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر، بشكل عام وفى السوق المصري بشكل خاص حيث توصل بعضها إلى وجود علاقة معنوية بينهما في حين أن دراسات اخرى نفت هذه العلاقة، بجانب أنه توجد مجموعة من الدراسات توصلت إلى وجود علاقة موجبة بينما البعض الاخر توصل إلى سلبية هذه العلاقة، وفي ضوء ما سبق عرضة ومع ندرة الدراسات العربية – في حدود علم الباحثان - التي تناولت تأثير الشمول المالي بأبعادة الأربعة (الوصول للخدمات المالية, استخدام الخدمات المالية, العمق المالي, المؤشر العالمي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر يمكن القول أنه توجد فجوه بحثية

Research Gap تتعلق بدراسة تأثير الشمول المالي بأبعادة الأربعة على تمويل المشروعات متناهية الصغر مما يتيح امكانية إجراء المزيد من الدراسات.

رابعا : أهمية الدراسة Study Importance

تتضح أهمية الدراسة من جانبين الأهمية العلمية والأهمية العملية:

١ ـ الأهمية العلمية:

١. تضيف الدراسة مفاهيم نظرية حول الشمول المالي، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم تمويل المشاريع متناهية الصغر، وتوفير إطار أدبي نظري حولها.

٢. كما توفر الدراسة مراجعة نظرية لمفاهيم وخصائص وسمات الشمول المالي وأثره في تمويل المشاريع الصغيرة.

٣. أثراء المكتبة العلمية بهذه الدراسات والتي قد تفيد الباحثين والمهتمين بميادين العلم المختلفة، برؤية أوضح وأكثر واقعية، ومن خلال ما سوف تقدمه الدراسة الحالية والتي من الممكن أن تكون مرجعا مفيداً للباحثين حول موضوع الدراسة. فضلاً على ندرة الدراسات السابقة التي ربطت بين المتغيرين في حدود علم الباحثان.

٤. المساهمة في سد الفجوات البحثية التي أظهرتها الدراسات السابقة.

٢- الأهمية العملية:

١. تساهم في تطوير مفهوم الشمول المالي وتأثير ذلك على تمويل المشروعات متناهية الصغر الممولة من البنوك المصرية. بما يساعد على أداء دورها تجاه هذه النوعية من المشروعات.
٢. قد تزود الدراسة الحالية صناع القرار في البنوك المصرية برؤية أوضح وأكثر واقعية حول واقع الشمول المالي، وبالتالي العمل على دعم متطلبات الشمول المالي السليمة، وتطويرها بالطرق والوسائل المناسبة.
٣. تقديم توصيات ومقترحات تساعد ملاك المشروعات متناهية الصغر في كيفية الحصول على التمويل المطلوب.

خامسا: أهداف الدراسة Study Objectives:

تهدف الدراسة إلى التعرف علي تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المصرفي بجانب الأهداف التالية:

١. قياس وتحليل تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المصرفي. وذلك من خلال قياس كل من:

أ. تأثير الشمول المالي بأبعاده على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسًا بعدد المشروعات متناهية الصغر.

ب. تأثير الشـمول المالي بأبعاده على تمويل المشـروعات متناهية الصـغر مقاسًـا بعدد المسـتفيدين من المشروعات متناهية الصغر.

ج. تأثير الشـمول المالي بأبعاده على تمويل المشـروعات متناهية الصـغر مقاسًـا بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر.

٢. دراسة الشمول المالي المطبق في البنوك المصرية.

٣. دراسة تمويل المشروعات متناهية الصغر من البنوك المصرية.

٤. التوصل إلى إطار مقترح لتأثير الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر الممولة من البنوك المصرية.

٥. التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات حول تعظيم الاستفادة من تطبيق الشمول المالي. وانعكاسه على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المصرفي المصري.

سادسا: فروض الدراسة Study Hypotheses:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وبغرض الاجابة على الاسئلة البحثية وتحقيق أهدافها تم وضع الفروض التالية :-

الفرض الرئيسى:

H0: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي علي تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة.

<u>ويتفرع من هذا الفرض الرئيس الفروض الفرعية الآتية:</u>

H01: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بعدد المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة.

H02: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة.

H03: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية – استخدام الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة.

الجزء الثانى : الإطار النظرى

أولا – تعريف الشمول المالى

يعتبر مفهوم الشـمول المالى من المفاهيم التى اتفق عليها معظم الباحثين والمؤسـسـات المعنية به وذلك من وجهة نظر الباحثان حيث انه تم الاتفاق فى كثير من الدراسـات والابحاث والمؤتمرات والبنوك المركزية على أبعاده، أهميته، أهدافه، الركائز التي يقوم عليها، متطلباته، سياساته، معوقات تنفيذه.

ويُعرّف الشمول المالي بشكل عام على أنه "عملية تضمن سهولة الوصول إلى مرافق المؤسسات المالية الرسمية وتوافرها واستخدامها لجميع مناحي الحياة"(Dittaa, Saputrab, 2020).

كما يمكن القول أن الشمول المالي هو: "إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل جميع الأفراد والمؤسسات, ممن لم يكن لديهم حسابات مصرفية من قبل". (عطية, ٢٠٢١).

ثانيا – تمويل المشروعات متناهية الصغر

يعد التمويل متناهي الصغر أحد صور التمويل المطورة بهدف تقديم الأموال لدعم المشروعات ذات الحجم الصغير وما دون ذلك, حيث أن برامج التمويل متناهي الصغر تسهم في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية, وذلك في ظل سمات تلك المشروعات والتي عادة ما تتضمن عدد محدود من الأفراد, حيث غالبا ما تنتمي لذات الأسرة, وهو الأمر الذي يولد صعوبات واجهها عند حاجتها للحصول على التمويل سواء كان لبدء المشروع متناهي الصغر, أو للتوسعة المشروع القائم, أو لتقنين وتوثيق أوضاع مشروع قائم بالفعل حتى ينضم إلى مظلة الاقتصاد الرسمي.

ومع تعداد التعاريف المستخدمة لتعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تباين التعارف المستخدمة في المنظمات الدولية تم تعريفها كالتالي: (محمد, ٢٠١٨, ص ٢٠)

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية ويتراوح العاملين فيها ما بين ١٠ إلى ٥٠ عامل.

وعرف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات متناهية الصغر, والتي يعمل فيها بين ١٠ إلى ٥٠ عاملا بالمشروعات الصغيرة, والتي يعمل فيها بين ٥٠ إلى ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة.

ثالثا – نموذج الدراسة Study Model

١- الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة

$$Y1=a+ \beta 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$$

$$Y2=a+ \beta\ 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$$

$$Y3=a+ \beta\ 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$$

نموذج يشتمل على الأربعة أبعاد بالكامل، وهى (الوصول إلى الخدمات المالية, استخدام الخدمات المالية, العمق المالي, المؤشر العالمي للشمول المالي) للمتغير المستقل مع كل بعد من أبعاد المتغير التابع.

Where:

Y1 = the number of micro-enterprises.

عدد المشروعات متناهية الصغر

Y2= the number of beneficiaries of micro-enterprises.

عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر

Y3=Total of financing for micro-enterprises.

إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر

a =Model Constant.

ثابت النموذج

β1: β 4=Regression coefficients.

معاملات الانحدار

X1=Access to financial services	الوصول الخدمات المالية
X2=Use of financial services	استخدام الخدمات المالية
X3=Financial depth	العمق المالي
X4=Global Financial Inclusion Index	المؤشر العالمي للشمول المالي
Ɛ=Random error	الخطأ العشوائي

١- نموذج العلاقات بين متغيرات الدراسة

يوضح الشكل التالي رقم (١) نموذج العلاقات بين متغيرات الشمول المالى ومتغيرات تمويل المشروعات متناهية الصغر .

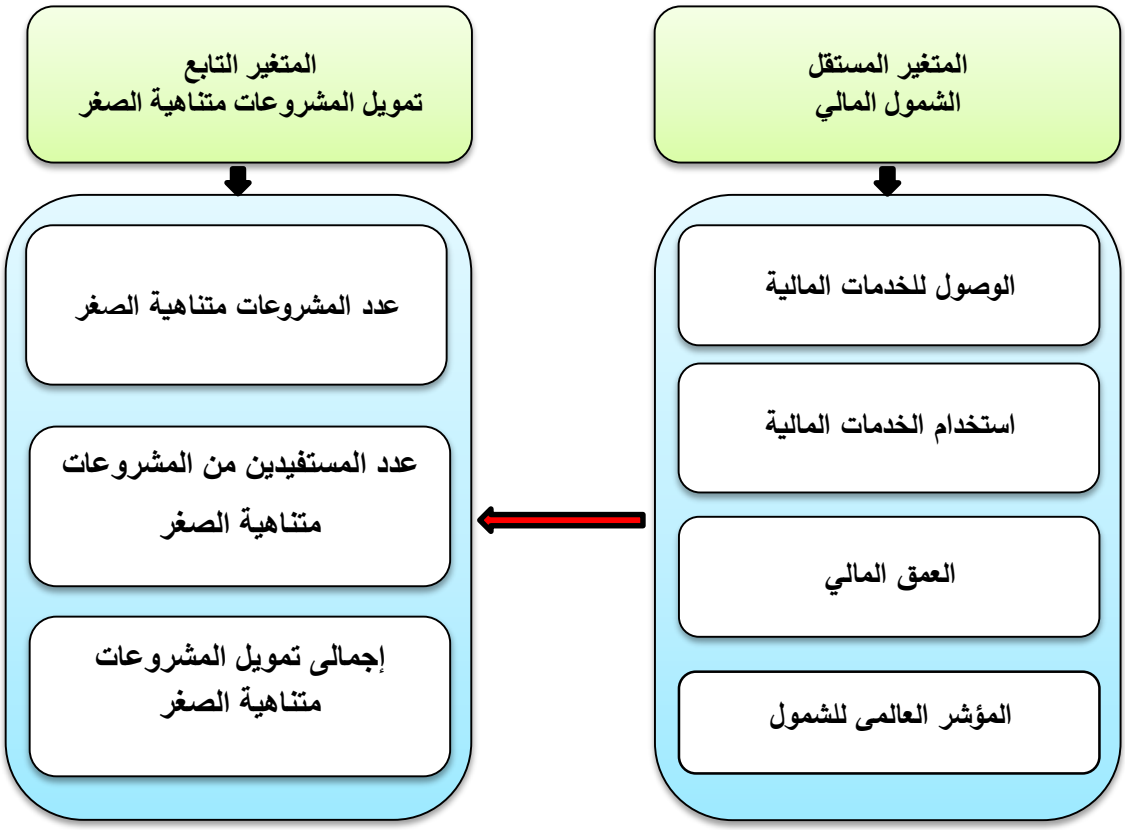

شكل رقم (١) نموذج الدراسة (المصدر : إعداد الباحثين)

٣-مقاييس متغيرات الدراسة

٣-١ مقاييس المتغير المستقل

وتتمثل في أبعاد الشمول المالي الاتية:

- وصول العملاء للخدمات المالية.
- استخدام العملاء للخدمات المالية.
- العمق المالي.
- المؤشر العالمي للشمول المالي.

الجزء الثالث :الدراسة التطبيقية

أولا- منهجية الدراسة Study Methodology

يتناول الباحثان في منهجية الدراسة عينة الدراسة ومجتمع الدراسة ومصادر جمع البيانات الثانوية ومنهج الدراسة وحدود الدراسة.

- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بواقع (٣٧) بنك، تنقسم إلى ١٠ بنوك حكومية، و٦ بنوك خاصة برأس مال مشترك مصري عربي، و٢ بنك بقانون خاص و١٩ بنك عربي وأجنبي.

- عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في عدد (٤) بنك من البنوك العاملة في القطاع المصرفي (بنك القاهرة, البنك الأهلي, بنك ناصر الاجتماعي, البنك الزراعي المصري) .

وهى تلك البنوك التي توفرت بها الخصائص الأتية:

- لديها وحدة للشمول المالي.
- تتوفر بياناتها بشكل متصل خلال فترة الدراسة.
- لم تتعرض لتغيير في الشكل القانوني لها سواء من حيث الشراء، الاندماج، الاستحواذ.
- لديها وحدة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

- مصادر جمع البيانات:
- البيانات الثانوية:

هي تلك البيانات التي سبق تجميعها وتسجيلها سواء على المستوى الفكري من خلال مراجعة الكتب والمراجع والدوريات والدراسات لتعظيم متغيرات الدراسة, أو على مستوى البيانات الكمية التي تعطي مقاييس متغيرات الدراسة كبيانات ثانوية. لمتغير الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة من خلال التقارير المالية الربع سنوية للبنوك التي تمثل عينة الدراسة والايضاحات المتممة لها خلال فترة الدراسة والمنشورة على المواقع الإلكترونية الخاصة بها وموقع البنك المركزي، وكذلك البيانات المنشورة الخاصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر بصندوق تمويل المشروعات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وموقع البنك الدولي، وبيانات ادارات الشمول المالي بالبنوك محل عينة الدراسة.

كما اعتمد الباحثان في تكوين الإطار النظري على الكتب العربية والاجنبية، والمجلات والدوريات العلمية المنشورة منها والغير منشورة، والتي تناولت موضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى المكتبات، والدراسات والدوريات والمقالات وغيرها من أساليب جمع المعلومات.

- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

– الحدود الزمنية وتعنى الفترة الزمنية التي سوف يتم فيها جمع بيانات الدراسة وهي الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

- الحدود المكانية تقتصـــر الدراســـة على اربعة بنوك تمثل بنوك قطاع عام وحكومة وهي (بنك القاهرة, البنك الأهلي المصري, بنك ناصر الإجتماعي, البنك الزراعي المصري).
- الحدود الموضوعية اقتصرت الدراسة على دراسة المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل: الشمول المالي بأبعاده الاربعة المحددين بالدراسة.

وذلك بعد قيام الباحثان باستبعاد البعد الخاص بجودة الخدمات المالية من هذه الدراسة بالرغم من إتفاق معظم الدراســـات الســـابقة عليه. حيث أن الدراســـة تعتمد على جمع وتحليل البيانات الكمية لقياس أبعاد المتغير المستقل والتابع.

وحيث أن الباحثان قد قاما بدراسة استطلاعية على العينة المختارة موضع الدراسة ووجد:

- عدم توافر بيانـات كمية متاحة عن بعد جودة الخدمات حيث وجد انه بقياس بعد الجودة كميا بإســـتخدام مقاييس نسبة عدد المعاملات الصحيحة إلى إجمالي عدد المعاملات أو نسبة عدد المعاملات الخاطئة إلى إجمالي عدد المعاملات بالبنوك. وكذا عدد الحسابات التي تم الغائها بسبب عدم رضـا العملاء عن جودة الخدمة المقدمة سواء من خلال سرعة الاستجابة، كياسة مقدمي الخدمة، الاهتمام الشخصي، القدرة على الرد على تسـاؤلات العميل، فهم الاحتياجات الخاصـة بالعميل (Yi & Gong, 2006) وعدم توفر هذه البيانات.

وبالتالي لم يكن هناك وسيلة لقياسـها إلا بواسطة تصـميم قائمة للاسـتقصـاء عن رأى العملاء في جودة الخدمـة المقدمـة لهم، ولكن وجد البـاحثـان إشـــكـالية أخرى تتمثل في أن المقياس المعتمد على عبارات استمارة الاستقصـاء سيكون لبعد الجودة قراءة واحدة فقط والتي سيتم قياسها في لحظة زمنية واحدة من خلال إجابات العملاء على عبارات الاسـتقصـاء في حين أن كل متغير في الدراسـة سـواء المسـتقل أو التابع سيكون له ٢٠ قراءة عبارة عن السلسلة الزمنية للدراسة وهى خمس سنوات ببيانات ربع سنوية. بمجموع ٢٠ فترة زمنية خلال الخمس ســنوات. وهو ما يترتب عليه عدم وجود توحيد قياســي وتوافق زمنى في عملية القياس. عند تحليل البيانات المجمعة.

لذلك إستبعد الباحثان بعد الجودة من الدراسـة والاكتفاء بأربعة أبعاد للمتغير المستقل "الشـمول المالي" وهى: اســتخدام الخدمات المالية – الوصـــول إلى الخدمات المالية – العمق المالي – المؤشـــر العالمي للشمول المالي.

- المتغير التابع: تمويل المشروعات متناهية الصغر بأبعادها الثلاثة:

عدد المشروعات متناهية الصـغر – عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصـغر – إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر.

- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة يعتمد الباحثان على استخدام المنهج الوصفي (لوصف ظاهرة الدراسة)، كذلك المنهج التحليلي لتفسـير ظاهرة الدراســة وأيضًــا العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضـــمنها والآثار التي تحدثها، والمنهج الاســـتنباطي من خلال الانتقال من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء.

- متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها:

اعتمدت الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولاً: المتغير المستقل: ويتمثل في الشمول المالي.

ثانيًا: المتغير التابع: ويتمثل في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه المتغيرات.

- المتغير المستقل: الشمول المالي:

وقد تم قياس كل بعد من هذه الأبعاد عن طريق مجموعة من المؤشرات كما يوضحها الجدول (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

أبعاد متغير الشمول المالي والمؤشرات المستخدمة في قياسه بهذه الدراسة

البعد	المؤشرات المستخدمة في قياسه	الرمز
الوصول إلى الخدمات المالية X1	– عدد نقاط الوصول للخدمة المالية لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى المحلى بحسب المحافظة – عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل ١٠٠٠ كم٢ – النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الأقل	X11 X12 X13
استخدام الخدمات المالية X2	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواصل – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة	X21 X22 X23
العمق المالي X3	– نسبة النقد إلى الناتج المحلى الإجمالي – نسبة الائتمان إلى الناتج المحلى الإجمالي	X31 X32
المؤشر العالمي للشمول X4	– عدد الفروع على مستوى الجمهورية – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية – النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال ١٢ شهر الماضية – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقى الأجور أو المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية – النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين انفسهم (التأمين البنكي)	X41 X42 X43 X44 X45

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفي سبيل إنشاء مؤشر مركب لكل بعد من أبعاد الشمول المالي، والتأكد من ارتباط كل مؤشر من المؤشرات المستخدمة في القياس بالبعد الذي ينتمي إليه، اعتمد الباحثان على تحليل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis (PCA)، الذي يهدف إلى إيجاد العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الأصلية المستخدمة في التحليل لاختزالها في مؤشر يعبر عنها، ويتم ذلك عن طريق إنشاء مجموعة جديدة من العوامل كمكونات خطية للمتغيرات الأساسية أو الأصلية، ويطلق على هذه المكونات الخطية المكونات الرئيسية، ويتحدد عدد المكونات الرئيسية في ظل هذا التحليل بناءً على عدد المتغيرات المراد تكوين المؤشر بها (Mooi et al., 2018).

والجداول (٥)، (٦)، (٧)، (٨) توضح تحليل المكونات الرئيسية للأبعاد الأربعة للشمول المالي.

جدول (٥)

تحليل المكونات الرئيسية لبعد الوصول إلى الخدمات المالية

المكونات	قيمة الجذر الكامن	*الفروق*	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	**2.693**	**2.431**	**0.898**	**0.898**
المكون الثاني	**0.263**	**0.218**	**0.087**	**0.985**
المكون الثالث	**0.044**	**.**	**0.015**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول(٦)

تحليل المكونات الرئيسية لبعد استخدام الخدمات المالية

المكونات	قيمة الجذر الكامن	الفروق	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	٢,٠٧١	١,١٤٨	٠,٦٩	٠,٦٩
المكون الثاني	٠,٩٢٣	٠,٩١٧	٠,٣٠٨	٠,٩٩٨
المكون الثالث	٠,٠٠٦	.	٠,٠٠٢	١

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (٧)

تحليل المكونات الرئيسية لبعد العمق المالي

المكونات	قيمة الجذر الكامن	الفروق	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	١,٦٢٥	١,٢٤٩	٠,٨١٢	٠,٨١٢
المكون الثاني	٠,٣٧٥	.	٠,١٨٨	١

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (٨)

تحليل المكونات الرئيسية لبعد المؤشر العالمي للشمول المالي

المكونات	قيمة الجذر الكامن	الفروق	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	٤,٠٣٣	٣,٣١١	٠,٨٠٧	٠,٨٠٧
المكون الثاني	٠,٧٢٢	٠,٤٩٧	٠,١٤٤	٠,٩٥١
المكون الثالث	٠,٢٢٤	٠,٢٠٤	٠,٠٤٥	٠,٩٩٦
المكون الرابع	٠,٠٢	٠,٠١٩	٠,٠٠٤	١
المكون الخامس	٠,٠٠١	.	٠	١

المصدر: من إعداد الباحثين.

ولغرض تحديد المكونات التي ترتبط بصفات المتغيرات الأصلية اعتمد الباحثان على معيار Kaiser؛ فوفقا لهذا المعيار يتم الاحتفاظ بالمكونات التي يساوي أو يزيد جذرها الكامن Eigenvalue عن الواحد الصحيح، واستبعاد المكونات التي يقل جذرها الكامن عن الواحد الصحيح (Acock, 2013).

ويتضح من الجدول (٥) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (٢,٦٩٣)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية؛ حيث يُفسر ما نسبته ٨٩,٨%، ولذلك سوف يعتمد الباحثان على المكون الأول؛ لأنه يُفسر أكبر نسبة من التباين الكلي، من خلال المتغير x11.

ويتضح من الجدول (٦) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (٢,٠٧١)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية؛ حيث يُفسر ما نسبته ٦٩%، ولذلك سوف يعتمد الباحثان على المكون الأول؛ لأنه يُفسر أكبر نسبة من التباين الكلي، ولذلك اعتمد الباحثان على المتغير x21.

ويتضح من الجدول (٧) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (١,٦٢٥)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية؛ حيث يُفسر ما نسبته ٨١,٢%، ولذلك سوف يعتمد الباحثان على المكون الأول؛ لأنه يفسر أكبر نسبة من التباين الكلي، لذلك اعتمد الباحثان على المتغير x31.

ويتضح من الجدول (٨) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (٤,٠٣٣)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية؛ حيث يُفسر ما نسبته ٨٠,٧%، ولذلك سوف يعتمد الباحثان على المكون الأول؛ لأنه يُفسر أكبر نسبة من التباين الكلي، ولذلك اعتمد الباحثان على المتغير x42.

- المتغير التابع: تمويل المشروعات متناهية الصغر:

والجدول رقم جدول (٩) يوضح المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

جدول (٩)

مؤشرات قياس المتغير التابع (تمويل المشروعات متناهية الصغر)

المتغير التابع	المؤشرات المستخدمة في قياسه	الرمز
تمويل المشروعات متناهية الصغر	– عدد المشروعات متناهية الصغر – عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر – إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر	Y1 Y2 Y3

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانيا - صياغة النماذج البحثية:

اعتمد الباحثان على ثلاثة نماذج أساسية لاختبار فروض الدراسة، حيث يهدف النموذج الأول إلى اختبار الفرض الفرعي الأول القائل بانه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي من خلال أبعاده (الوصول للخدمات المالية استخدام الخدمات المالية العمق المالي, المؤشر العالمي للشمول) علي تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر، بينما يهدف النموذج الثاني إلى اختبار الفرض الفرعي الثاني القائل بانه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي (الوصول للخدمات المالية استخدام الخدمات المالية العمق المالي, المؤشر العالمي للشمول) علي تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر، في حين يهدف النموذج الثالث إلى اختبار الفرض الفرعي الثالث القائل بانه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي (الوصول للخدمات المالية استخدام الخدمات المالية العمق المالي, المؤشر العالمي للشمول) علي تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك موضع الدراسة المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر، وفيما يلى توضيح تفصيلي لذلك:

الصيغة الرياضية لنماذج الدراسة:

$Y1=a+ \beta 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$

$Y2=a+ \beta\ 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$

$Y3=a+ \beta\ 1X1+ \beta\ 2X2+ \beta\ 3X3 + \beta\ 4X4 + \varepsilon$

نموذج يشـــتمل على الاربعة أبعاد بالكامل، وهى (الوصـــول إلى الخدمات المالية, اســـتخدام الخدمات المالية, العمق المالي, المؤشر العالمي للشمول المالي)

*التعامل مع البيانات المفقودة **Missing Values:**

لا تحتوي بيانات عينة الدراسـة على أي قيم مفقودة، حيث اسـتطاع الباحثان الوصـول إلى بيانات جميع المتغيرات السالف ذكرها خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٩-٢٠٢٣).

*الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتم التعبير عن الإحصـاء الوصـفي لمتغيرات الدراسـة من خلال الوسـط الحسـابي Mean، والانحراف المعياري Std. Deviation، وأدنى قيمة Min وأعلى قيمة Max، والجدول (١٠) يوضـح الإحصـاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول (١٠)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
X11	47.079	26.832	12	98
X21	.056	0.103	0.43	0.88
X31	0.149	0.049	0.062	0.23
X42	0.382	0.136	0.152	0.68
Y1	**1182531.3**	**1011122.3**	15200	**2975000**
Y2	2968750	1809422.9	1000000	**6900000**
Y3	1.81E+10	7.98E+09	8.00E+09	3.45E+10

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول (١٠) ما يلي:

- أن الوسـط الحسـابي لعدد نقاط الوصـول X11 بلغ (٤٧,٠٧٩) بإنحراف معياري قدره (٢٦,٨٣٢)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (١٢)، (٩٨) على التوالي، وهذا يعني أن بنوك عينة الدراسة لديها في المتوسط عدد نقاط وصول يعادل ٤٧ نقطة لكل ١٠٠٠٠ من السكان، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد النقاط التي تمتلكها.

- الوسط الحسابي لنسبة البالغين الذين لديهم حساب وديعة واحد بلغ (٥٦%) بانحراف معياري قدره (١٠,٣%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (٤٣%)، (٨٨%) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب البالغين الذين لديهم حساب وديعة واحد على الاقل بمنظومة الشمول المالي.

- الوسط الحسابي لنسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (١٤,٩%) بانحراف معياري قدره (٤,٩%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (٦,٢%)، (٢٣%)على التوالي.

- الوسط الحسابي لنسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال ال ١٢ شهر ماضية بلغ (٣٨,٢%) بانحراف معياري قدره (١٣,٦%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (١٥,٢%)، (٦٨%) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب البالغين الذين قاموا بالادخار خلال السنة الماضية.

- الوسط الحسابي لعدد المشروعات متناهية الصغر بلغ (١١٨٢٥٣١,٣) بانحراف معياري قدره (١٠١١١٢٢,٣)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (١٥٢٠٠)، (٢٩٧٥٠٠٠) على التوالي، وهذا يعني أن متوسط عدد المشروعات متناهية الصغر بالعينة يبلغ ١١٨٢٥٣١ تقريبًا، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد المشروعات متناهية الصغر التي قامت بتمويلها.

- الوسط الحسابي لعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر بلغ (٢٩٦٨٧٥٠) بانحراف معياري قدره (١٨٠٩٤٢٢,٩)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (١٠٠٠٠٠٠)، (٦٩٠٠٠٠٠) على
التوالي، وهذا يعني أن متوسط عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر التي تقوم بنوك عينة الدراسة بتمويلها بالعينة يبلغ ٢٩٦٨٧٥٠ تقريبًا، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر التي قامت تلك البنوك بتمويلها.

- الوسط الحسابي لإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر بلغ (1.81E+10) بانحراف معياري قدره (7.98E+09)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (8.00E+09)، (3.45E+10) على التوالي، وهذا يعني أن متوسط إجمالي التمويل التي تقدمها البنوك بعينة الدراسة للمشروعات متناهية الصغر يبلغ ١٨٠٦٠٠٠٠٠٠ تقريبًا، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في حجم التمويل للمشروعات متناهية الصغر التي قامت بنوك عينة الدراسة بتمويلها.

* مصفوفة الارتباط:

اعتمد الباحثان على معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وقياس معنوية هذا الارتباط حيث أشار Brooks (2008) إلى أن مصفوفة الارتباط المتعدد تستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتتراوح قيمة معامل ارتباط بيرسون ما بين (-١) (+١)، حيث تشير القيمة الموجبة إلى وجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين محل الدراسة، بينما تشير القيمة السالبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين محل الدراسة، أما معامل الارتباط الصفري يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرين نهائيًا، والجدول (١١) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول (١١)
مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغيرات	Y1	Y2	Y3
	١,٠٠٠		
		١,٠٠٠	
			١,٠٠٠
X11	٠,٦١٦	٠,٦	٠,٥١١
	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)
X21	٠,٢٠٢-	٠,٣٥٧-	٠,٢٣٦-
	(٠,٠٧٢-)	(٠,٠٠١-)	(٠,٠٣٥-)
X31	٠,٥٤٦	٠,٥٧٩	٠,٧
	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)
X42	٠,٤٨٧	٠,١٧٤	٠,٤١٧
	(٠,٠٠٠)	٠,١٢٣-	(٠,٠٠٠)

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول (١١) ما يلي:

أولا: عند دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

- أن تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر Y1 يرتبط إيجابيًا بكل من بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشر العالمي للشمول، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠,٦١٦، ٠,٥٤٦، ٠,٤٨٧) على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ١% لكل الأبعاد. على الجانب الآخر، يرتبط تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر

Y1 عكسيًا ببعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معامل الانحدار (-٠,٢٠٢)، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ١٠%.

- أن تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر Y2 يرتبط إيجابيًا بكل من بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشر العالمي للشمول، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠,٦٠٠، ٠,٥٧٩، ٠,١٧٤) على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ١% لكل من بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وغير معنوي لبعد المؤشر العالمي للشمول. على الجانب الآخر، يرتبط تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر Y2 عكسيًا ببعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معامل الانحدار (-٠,٣٥٧)، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ١%.
- أن تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر Y3 يرتبط إيجابيًا بكل من بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشر العالمي للشمول، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠,٥١١، ٠,٧٠٠، ٠,٤١٧) على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ١% لكل الأبعاد. على الجانب الآخر، يرتبط تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر Y3 عكسيًا ببعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معامل الانحدار (-٠,٢٣٦)، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ٥%.

* اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطى:

قبل استخدام طريقة المربعات الصغرى في اختبار فروض الدراسة، لابد من التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي، وبالتالي إذا تحققت هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطى نتائج جيدة ويمكن الاعتماد عليها، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطى نتائج متحيزة ومضللة، وتتمثل افتراضات نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي كما أوضحها Brooks (2008) فيما يلى:

*** اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera لتحديد ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بينما يتمثل الفرض البديل في عدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي. وفق Brooks (2008) يُقبل الفرض العدم عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque-Bera أكبر من ٥%، بينما يُقبل الفرض البديل عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque-Bera أقل من ٥%.

***اختبار الارتباط الخطى المتعدد:**

تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (VIF) لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بنماذج الدراسة المختلفة. وأوضح Gujarati (2003) أن مشكلة الارتباط الخطى المتعدد بين المتغيرات المستقلة تظهر عندما تكون قيمة VIF أكبر من ١٠.

*** اختبار عدم ثبات التباين:**

تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg لتحديد ما إذا كان هناك ثبات في تباين البواقي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في ثبات تباين البواقي، بينما يتمثل القرض البديل في عدم ثبات تباين البواقي، ويترتب على عدم ثبات التباين ظهور نتائج مضللة بشأن العلاقة بين

المتغيرات المستقلة والتابعة ويُقبل الفرض العدم إذا كان الاحتمال المحسوب وفقا لاختبار - Pagan/ Breusch Cook-Weisberg أكبر من ٥% بينما يقبل الفرض البديل إذا كان الاحتمال المحسوب وفقاً الاختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg أقل من ٥% (Gujarati 2003)، والجدول (١٢) يوضح افتراضات نموذج الانحدار الخطي.

جدول (١٢)

افتراضات نموذج الانحدار الخطى

Model	Test for Normality	Test for Multicollinearity	Test for Heteroscedasticity
	Jarque-Bera	VIF	Breusch-Pagan
(1)	Prob.=.0016	Mean VIF = 3.02	٠,٠٠٠٠
(2)	Prob.= 0.00041	Mean VIF = 3.02	٠,٦١٦٩
(3)	Prob.=.0439	Mean VIF = 3.02	٠,٢٧٩٤

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول (١٢) ما يلي:

أولاً: أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي لا يتحقق في كل نماذج الدراسة، حيث كانت قيمة الاحتمال المحسوب وفقا لاختبار Jarque-Bera اقل من ٥% (٠,٠٠١٦، ٠,٠٠٠٤١، ٠,٤٣٩) على التوالي، ويمكن التغاضي عن هذا الافتراض طالما أن عدد المشاهدات أكبر من ٣٠ مشاهدة. حيث بلغ في هذه الدراسة عدد (٨٠) مشاهدة.

ثانيًا: كل نماذج الدراسة تحقق فيها شرط استقلال المتغيرات المستقلة، حيث كان متوسط قيمة VIF للمتغيرات المستقلة في كل النماذج أقل من ١٠ (٣,٠٢).

ثالثاً: يتحقق شرط ثبات التباين في كلا من النموذجين الثاني والثالث لذلك سيتم استخدام OLS، بينما لا يتحقق هذا الشرط في النموذج الاول، ولذلك، سيتم استخدام Robust OLS لعلاج المشاكل الناجمة عن عدم ثبات التباين.

- اختبار فروض الدراسة:

* اختبار الفرض الفرعي الأول:

لاختبار الفرض الفرعي الأول القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول) على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر، تم إجراء انحدار للنموذج الأول التالي، وهذا النموذج يعتمد على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام

الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول (١٣) يوضح إختبار الفرض الفرعى الأول بطريقة المربعات الصغرى.

$$Y_1=a+ \beta_1X_1+ \beta_2X_2+ \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \varepsilon \qquad \textbf{(Model 1)}$$

جدول (١٣)

إختبار الفرض الفرعى الأول

المتغيرات	النموذج الاول		
	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية
X11	.٠٠٨٩٠٢٧	١٠,٣٣	***
X21	١٤,٩٨٧-	١٥,٧١-	***
X31	١,٧١-	٢,٣٧٦٨-	*
X42	٢٧,٤٨	١٨,٤٦٥٧٨	***
Constant	٢٥,١٢	١٤,٣٠٥٦٦	***
قيمة F	٥٣٧,٦٤		
احتمالية F	٠,٠٠٠٠		
معامل التحديد R-squared	٠,٩٧٤٥		
***p<.01, **p<.05, * p<.1			

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشـــير نتـائج اختبـار الفرض الفرعي الأول الواردة بـالجدول (١٣) إلى إمكـانية الاعتماد على النموذج بســـبب انخفـاض احتمـالية F عن ٥%، وتشـــير النتـائج أيضًـــا إلى أن قيمـة معـامـل التحـديـد R2 بلغت٠,٩٧٤٥، وهذه النتائج تشـير إلى أن المتغيرات المسـتقلة (بعد الوصـول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفســير نحو ٩٧,٤٥%، من التغير الذي يحدث بتمويل المشــروعات متناهية الصــغر المقاس بعدد المشــروعات متناهية الصــغر، وباقي النســبة البالغة ٢,٥٥% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسـبان. مثل متغيرات الاقتصـاد القومي (كمعدل الفائدة، أسـعار الصـرف، معدل النمو، وقيمة الناتج المحلى الإجمالي GDP).

وبتحليل نتـائج اختبـارات t-Statistic ومعـاملات الانحـدار Coefficient الواردة بـالجدول (١٠/٥)، يتضـح وجود علاقة إيجابية بين تمويل المشـروعات متناهية الصـغر المقاس بعدد المشـروعات متناهية الصــغر وأبعاد الشــمول المالي الآتية: بعد الوصــول للخدمات المالية، وبعد المؤشــر العالمي للشــمول

المالي؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (٠٠٨٩٠٢٧.، ٢٧,٤٨) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر (٠٠٨٩٠٢٧.، ٢٧,٤٨) على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١%. وعليه، يمكن القول أن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات تمويل المشروعات متناهية الصغر، مما ينعكس على زيادة عدد المشروعات متناهية الصغر.

على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول (١٠/٥) وجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بمؤشر عدد المشروعات متناهية الصغر وبعد استخدام الخدمات المالية، وبعد العمق المالي؛ حيث بلغ معامل الانحدار (-١٤,٩٨٧٤٥، -١,٧١)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١٪ لبعد استخدام الخدمات المالية، وعند مستوى معنوية ١٠% لبعد العمق المالي. وهذا يعني أن زيادة بعد استخدام الخدمات المالية، وبعد العمق المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بمؤشر عدد المشروعات متناهية الصغر بقيم تصل إلى (-١٤,٩٨٧٤٥، -١,٧١) على التوالي.

وعليه، يتم رفض الفرض الفرعي الأول القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل.

* اختبار الفرض الفرعي الثاني:

لاختبار الفرض الفرعي الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول) على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر، تم إجراء انحدار للنموذج الثاني التالي، وهذا النموذج يعتمد على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول (١٤) يوضح إختبار الفرض الفرعى الثانى بطريقة المربعات الصغرى.

$$Y_2 = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon \qquad \textbf{(Model 2)}$$

جدول (١٤)
إختبار الفرض الفرعى الثانى

المتغيرات	النموذج الثاني		
	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية
X11	٠,٠١٥٤١	١٦,٠٢	***
X21	٠,١٦٦٦-	٠,٣٩-	غير معنوي
X31	٩,١٦٥١	١٣,٣٨	***
X42	٠,٦٩٧٢-	٢,٣٢-	**
Constant	١٣,٠١٣٦	٥١,٣٣	***
قيمة F	150.36		
احتمالية F	٠,٠٠٠٠		
معامل التحديد R-squared	٠,٨٨٩١		
***p<.01, **p<.05, * p<.1			

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشـــير نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني الواردة بالجدول (١٤) إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بســـبب انخفاض احتمالية F عن ٥%، وتشـــير النتائج أيضًـــا إلى أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت٠,٨٨٩١، وهذه النتائج تشـير إلى أن المتغيرات المسـتقلة (بعد الوصـول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفســـير نحو ٨٨,٩١% من التغير الذي يحدث بتمويل المشـــروعات متناهية الصـــغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر، وباقي النسبة البالغة ١١,٠٩% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان. كمتغيرات الاقتصاد القومي (سعر الفائدة، أسعار الصرف، معدل النمو، GDP).
وبتحليل نتائج اختبارات t-Statistic ومعاملات الانحدار Coefficient الواردة بالجدول (١١/٥)، يتضـــح وجود علاقة إيجابية بين تمويل المشـــروعات متناهية الصـــغر المقاس بعدد المســـتفيدين من المشـروعات متناهية الصـغر وأبعاد الشـمول المالي الآتية: بعد الوصـول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (٠,٠١٥٤١١٩، ٩,١٦٥٠٩٧) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تمويل المشـــروعات متناهية الصـــغر المقاس بعدد المسـتفيدين من المشـروعات متناهية الصـغر بقيم (٠,٠١٥٤١١٩، ٩,١٦٥٠٩٧) تقريبًا على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١%. وعليه، يمكن القول أن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات

تمويل المشروعات متناهية الصغر، مما ينعكس على زيادة عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر.
على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول (١١/٥) وجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر وبعد استخدام الخدمات المالية، وبعد المؤشر العالمي للشمول المالي؛ حيث بلغ معامل الانحدار (-٠,١٦٦٥٦٧١، -٠,٦٩٧١٦٣٨)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ٥% لبعد المؤشر العالمي للشمول المالي، وغير معنوي لبعد استخدام الخدمات المالية. وهذا يعني أن زيادة بعد المؤشر العالمي للشمول المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بمؤشر عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر بقيمة تصل إلى (-٠,٦٩٧١٦٣٨).

وعليه، يتم رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل للأبعاد الثلاثة المذكورة للشمول المالي وصحة فرض العدم لبعد استخدام الخدمات المالية.

*** اختبار الفرض الفرعي الثالث:**

لاختبار الفرض الفرعي الثالث القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول) على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر، تم إجراء انحدار للنموذج الثالث التالي، وهذا النموذج يعتمد على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول (١٥) يوضح إختبار الفرض الفرعى الثالث بطريقة المربعات الصغرى.

$$Y3 = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon \qquad \textbf{(Model 3)}$$

جدول (١٥)

إختبار الفرض الفرعى الثالث

المتغيرات	النموذج الثالث		
	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية
X11	٠,٠٠٨٠٤	١٧,٠٤	***
X21	-٠,٨٤٦٢	-٤,٠٧	***
X31	٦,٢٤٦٩٥	١٨,٦	***
X42	١,٢٥٧٠٦	٨,٥٣	***

Constant	٢٢,٢٠٨١	١٧٨,٦	***
قيمة F	٤٢٢,٦٦		
احتمالية F	٠,٠٠٠		
معامل التحديد R-squared	٠,٩٥٧٥		
***p<.01, **p<.05, * p<.1			

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشـــير نتـائج اختبـار الفرض الفرعي الثـالث الواردة بـالجدول (١٥) إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بســـبب انخفاض احتمـالية F عن ٥%، وتشـــير النتائج أيضـــا إلى أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت ٠,٩٥٧٥، وهذه النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشـر العالمي للشـمول المالي) تسـتطيع في مجملها تفسـير نحو ٩٥,٧٥%، من التغير الذي يحدث بتمويل المشـــروعات متناهية الصـــغر المقاس بإجمالي التمويل للمشـــروعات متناهية الصـــغر، وباقي النســـبة البالغة ٤,٢٥% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان. كمتغيرات الاقتصاد القومي (سعر الفائدة، أسعار الصرف، معدل النمو، GDP).

وبتحليل نتـائج اختبـارات t-Statistic ومعـاملات الانحـدار Coefficient الواردة بـالجدول (١٢/٥)، يتضح وجود علاقة إيجابية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصـغر وأبعاد الشـمول المالي الآتية: بعد الوصـول للخدمات المالية، وبعد العمق المالي، وبعد المؤشـــر العالمي للشـــمول المـالي؛ حيث بلغت قيم معـامل الانحدار (٠,٠٠٨٠٤٠١، ٦,٢٤٦٩٤٩، ١,٢٥٧٠٥٥) على التوالي، وهـذا يعني أن زيـادة هـذه الأبعـاد بوحـدة واحـدة يؤدي إلى زيـادة تمويـل المشـروعات متناهية الصـغر المقاس بإجمالي التمويل للمشـروعات متناهية الصـغر بنسـب تصـل إلى (٠,٠٠٨٠٤٠١، ٦,٢٤٦٩٤٩، ١,٢٥٧٠٥٥) على التوالي، وهذا التـأثير معنوي عند مســـتوى ١%. وعليه، يمكن القول أن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات تمويل المشروعات متناهية الصغر، مما ينعكس على زيادة إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر.

على الجـانـب الآخر، أوضـــحـت النتـائج الواردة بـالجدول (١٢/٥) وجود علاقـة ســـلبيـة بين تمويـل المشـــروعات متناهية الصـــغر المقاس بإجمالي التمويل للمشـــروعات متناهية الصـــغر وبعد اســـتخدام الخدمات المالية، حيث بلغ معامل الانحدار (-٠,٨٤٦١٩٧٥)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١٪ لبعد اســـتخدام الخدمات المالية. وهذا يعني أن زيادة بعد اســـتخدام الخدمات المالية بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بمؤشر إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر بنسب تصل إلى (-٠,٨٤٦١٩٧٥).

وعليه، يتم رفض الفرض الفرعي الثالث القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصـــائية للشـــمول المالي بأبعاده الوصـول للخدمات المالية، واسـتخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشـر العالمي للشـمول المالي على تمويل المشـروعات متناهية الصـغر المقاس بإجمالي التمويل للمشـروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل.

- **ملخص نتائج اختبار الفروض:**

اهتمت الدراسة الحالية بقياس تأثير الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك محل الدراسة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج:

١. تم رفض الفرض الفرعي الأول القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المشروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل.

٢. تم رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بعدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل للأبعاد الثلاثة المذكورة، وقبول الفرض العدم لبعد استخدام الخدمات المالية.

٣. تم رفض الفرض الفرعي الثالث القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر المقاس بإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر. وقبول الفرض البديل.

جدول (١٦)
ملخص نتائج التحليل لنماذج الدراسة

المتغيرات	النموذج الأول (Y1) (عدد المشروعات متناهية الصغر)		النموذج الثاني(Y2) (عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر)		النموذج الثالث(Y3) (إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر)	
	اتجاه التأثير	معنوية التأثير	اتجاه التأثير	معنوية التأثير	اتجاه التأثير	معنوية التأثير
بعد الوصول للخدمات المالية	+	معنوي	+	معنوي	+	معنوي
بعد استخدام الخدمات المالية	-	معنوي	-	غير معنوي	-	معنوي
بعد العمق المالي	-	معنوي	+	معنوي	+	معنوي
وبعد المؤشر العالمي للشمول المالي	+	معنوي	-	معنوي	+	معنوي
احتمالية F	٠,٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠	
معامل التحديد R-squared	٠,٩٧٤٥		٠,٨٨٩١		٠,٩٥٧٥	

المصدر: من إعداد الباحثين.

- **تفسير سبب النتائج التي تم التوصل اليها في البنوك محل الدراسة:**

- **المتغير الأول من متغيرات الشمول المالي وهو الوصول إلى الخدمات المالية** والذى يشير إلى القدرة على الوصول إلى المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية معنويه بينه وبين تمويل المشروعات متناهية الصغر حيث أن توافر عدد نقاط الوصول المتمثلة في فروع البنوك موضع الدراسة وكذا مكاتب التمثيل والوكلاء وعدد أجهزة الصراف الآلي ونسبة عدد السكان الذين يستطيعون الوصول إلى نقطة وصول واحدة بسهولة، تمكن من زيادة عدد المشروعات وعدد المستفيدين وتطور التمويل للمشروعات متناهية الصغر الممولة من البنوك موضع الدراسة أخذا في الاعتبار العوامل الأخرى المتعلقة بمرونة الإجراءات والمستندات ودراسة ملفات المشروعات المتقدمة للحصول على التمويل.
- **المتغير الثاني من متغيرات الشمول المالي وهو إستخدام الخدمات المالية** والذى يشير إلى القدرة على استخدام المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بينه وبين مؤشرات تمويل المشروعات متناهية الصغر حيث أن زيادة نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات كحساب وديعة منتظم أو نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية بشكل دائم ومتواصل أو عدد الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لديها قروض قائمة ينعكس بالسلب على عدد وحجم إجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر بالبنوك محل الدراسة.
- **المتغير الثالث من متغيرات الشمول المالي وهو العمق المالي** والذى يشير إلى الزيادة في المخزون من الأصول المالية، ومن هذا المنظور فأن العمق المالي يعني قدرة المؤسسات المالية متمثلة في بنوك الدراسة على تعبئة فعالة للموارد المالية من أجل التنمية، تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بينه وبين مؤشرات تمويل المشروعات متناهية الصغر حيث انه بزيادة العمق المالي بالبنوك محل الدراسة ينعكس بالإيجاب على عدد المستفيدين وإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر كما ينعكس بالسلب على عدد المشروعات.
- **المتغير الرابع من متغيرات الشمول المالي وهو المؤشر العالمي للشمول المالي** والذى يعد مصدرا للبيانات الذى يتيح تحليلاً عالمياً واقليمياً على مستوى البلدان ويشمل بيانات من ١٤٨ دولة. تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بينه وبين مؤشرات تمويل المشروعات متناهية الصغر حيث انه بزيادة عدد فروع البنوك، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابًا رسميًا لتلقى الأجور أو المدفوعات الحكومية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا، النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم (التأمين البنكي) يزيد عدد المستفيدين وإجمالي التمويل للمشروعات متناهية الصغر كما أنه ينعكس بالسلب على عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر.

الجزء الرابع: توصيات الدراسة:

*** التوصيات طبقًا لنتائج الدراسة:**

جدول (١٧)
توصيات الدراسة

م	النتيجة	التوصية	الجهة المنفذة
١	وجود علاقة إيجابية لبعد الوصول للخدمات المالية وتمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسًا بمؤشرات تمويل المشروعات الثلاثة بالدراسة	زيادة عدد نقاط الوصول للخدمات المالية بالتوسع الجغرافي في عدد الافرع للبنوك محل الدراسة وكذا مكاتب التمثيل والوكلاء وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الدفع والتحصيل الإلكتروني والاهتمام بالقنوات الرقمية والاهتمام بتطوير ادوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية	البنوك محل الدراسة بالتعاون مع البنك المركزي المصري
٢	وجود علاقة سلبية لبعد استخدام الخدمات المالية وتمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشرات تمويل المشروعات الثلاثة بالدراسة	زيادة الوعى والتثقيف المالي لدى العملاء الحاليين والمستهدفين للبنوك وتنشيط العمل بمبادرات تشجيع استقطاب شرائح من خارج القطاع المصرفي للانضمام إلى القطاع المصرفي الرسمي والحد من الاستبعاد المالي للأفراد والشركات وتصميم منتجات مصرفية مختلفة تلبى الحاجات المختلفة للعملاء ومخاطبة فئة الشباب والسيدات والمهمشين لتمكينهم اقتصاديا والاستفادة من الخدمات والمنتجات التي تلبى حاجاتهم وادماجهم في الاقتصاد الرسمي وتحسين دخولهم	قطاعات المسئولية المجتمعية والتسويق والاعلام بالبنوك محل الدراسة بالتنسيق وبدعم من البنك المركزي المصري

م	النتيجة	التوصية	الجهة المنفذة
٣	وجود علاقة إيجابية لبعد العمق المالي وتمويل المشروعات متناهية الصغر مقاسا بمؤشرات عدد المستفيدين وإجمالي التمويل وعلاقة سلبية بمؤشر عدد المشروعات	زيادة قدرة البنوك محل الدراسه على جذب المدخرات والودائع وتوجيهها للاستثمار من اجل التنمية المستدامة طبقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتمويل المشروعات الكبرى بجانب زيادة عدد المستفيدين من تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة والتي نعدها القاطرة للنهوض بالاقتصاد وزيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي مما ينعكس على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلى إيجابا وعلى أسعار الصرف وبالتالي تظهر أثاره في خطط التنمية التي تنعكس على الأفراد.	قطاعات الخزانة والائتمان وإدارة المخاطر بالبنوك محل الدراسة بالتنسيق مع السياسة النقدية للبنك المركزي وكذا السياسة المالية للدولة ممثلة في وزارة المالية
٤	وجود علاقة إيجابية لبعد المؤشر العالمي للشمول المالي مقاسا بمؤشرات عدد المشروعات وإجمالي التمويل وعلاقة سلبية بمؤشر عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر	زيادة الاهتمام بتحليل البيانات الدورية التي يوفرها المؤشر مما يدعم متخذي القرار بالبنوك محل الدراسة للعمل على زيادة نسب المدخرين والمقترضين خاصة تمويل المشروعات وزيادة جذب العملاء للانضمام للجهاز المصرفي عن طريق استخدام حسابات لتحويل مرتباتهم والتسويق لمنتجات التأمين البنكي والبطاقات المدفوعة مقدما والمحافظ الإلكترونية والتوسع في استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني	قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبحوث والتطوير بالبنوك محل الدراسة وبدعم من البنك المركزي المصري والتحالف الدولي للشمول المالي

وبناء على النتائج والتوصيات المقترحة من الباحثان فإنه يمكن اقتراح بعض النقاط التي تتعلق بموضوعات الدراسة في المستقبل:

١- دراسة تأثير الشمول المالي على التمويل الرقمي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٢- دراسة تأثير الشمول المالي على تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية من المؤسسات المالية الغير مصرفية.
٣- دراسة تأثير الشمول المالي على تمويل المشروعات بالقطاع المصرفي المصري مع اختيار عينة مختلفة تمثل البنوك الاستثمارية – البنوك الأجنبية – البنوك الإسلامية.
٤- دراسة تأثير أبعاد أخرى للشمول المالي على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥- تأثير الشمول المالى على تمويل المشروعات متناهية الصغر بالتطبيق على مجتمع المشروعات المتناهية .

المصادر والمراجع:-

أولاً: المصادر العربية:

اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث والدراسات، (٢٠١٤)، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه.**

اتحاد المصارف العربية، الأمانة العام، إدارة البحوث والدراسات (٢٠١٧)، **الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.**

إدريس, ثابت عبد الرحمن، (٢٠١١)، **تحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغيرة: هل تتوافر المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات؟**, كلية تجارة جامعة المنوفية.

أسامة وجدى وديع, حاتم محمد البنا، (٢٠٢٢)، الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهيه الصغر: حاله جمهورية مصر العربية, **المجلة العربية للإدارة**، المجلد ٤٥، العدد ١, ص ١٥٣: ١٨٤.

البدوي, رضا مصطفى حسن، (يونيو ٢٠١٩)، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص, **مجلة التجارة والتمويل**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد ٣٩، العدد ٢، ص ٣٨١-٤٣٢.

البكل, أحمد سعيد, الحداد, إيمان فاروق، (٢٠٢٢)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر, **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**, جامعة بنى سويف, – المجلد ١٥, العدد ١٤, ص ١٥٥, ١٩٢.

البنك المركزي المصري، (٢٠١٤، **إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمراقبتها وفقاً لإصلاحات بازل**, ورقة عمل.

البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، (٢٠١٨).

السعدى, صبحي حسون، (٢٠١١)، مؤشرات قياس العمق المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٨, **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد ١٧, العدد ٦٣, ص ٢١٧: ٢٣٨.

الشمري, كمال كاظم جواد, الفتلاوي, ريام فاضل شاكر، (٢٠٢٠)، **تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال: العراق حالة دراسية للمدة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦.**

بن رجب, جلال الدين، (٢٠١٨)، **دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**, صندوق النقد العربي.

بوزانة, أيمن, حمدوش, وفاء، (٢٠٢٠)، الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية مؤشر Global Findex نموذج, **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي**, العدد ٩٨, ص ٢٠: ٩٩.

جعفر, حنان علاء الدين عبد الصادق، (٢٠٢٠)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات, **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, ص٤٨٧, ٥٢٠.

عبد الله, أحمد يحيي محمد علي، (٢٠٢٢)، دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري, **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط, عدد ٢, ج ٤, ص ٤٦٥: ٥٢٨.

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والمتناهية الصغر رقم ١٥٢, لسنة ٢٠٢٠.

هاشم، (٢٠٢٢)، أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية, **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة, جامعة بورسعيد, المجلد ٢٣, العدد الأول, ص ١٣٦: ١٥٤.

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

Abbas, M., M.Z. Faridi, and S. Rahman, (2020), Assessing the factors affecting growth of small firms in Pakistan. **European Journal of Applied Business and Management**, 6(1): p. 77-89.

Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012), **Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex),** The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, p.3.

Babajide, A. A., Adegboye, F. B., & Omankhanlen, A. E. (2015). Financial inclusion and economic growth in Nigeria. International **Journal of economics and financial issues**, 5(3), 629-637

Dittaa, A.S.A. & Saputrab, A. (2020). Financial Inclusion and Banking Performance in Indonesia. **Journal of accounting, finance and auditing studies**, available at: DOI: 10.32602/jafas.2020.010, 50 – 68

Ekberg, Jason & other (2015): **Financial Deepening in indoneesia Funding Infrastructure Development Cata Yzing Economic Growth**, Oliver Wyman and Mandiri Institute

Eton, M., et al., (2021), financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: empirical evidence from selected districts in Lango sub-region. **Journal of Innovation and Entrepreneurship,** 10: p. 1-23.

Janiczak-Serafico, Z.M., (2020), **Toward Financial Inclusion and Female Empowerment through Microfinance Development Initiatives in Manila and Central Luzon, Philippines**, University of Nevada, Reno.

Kandpal, V., et al., (2023), M**FIs and NBFCs Contributions Towards Financial Inclusion and Circular Economy, in Financial Inclusion in Circular Economy: A Bumpy Road Towards Sustainable Development**, Springer. p. 157-184.

Kodongo, O., (2018), Financial regulations, financial literacy, and financial inclusion: Insights from Kenya. **Emerging Markets Finance and Trade**. 54(12): p. 2851-2873.

Lim, J.E.K., et al., (2020), The Impact of Demand Side Barriers and Supply Side Barriers to Financial Inclusions: A Study on Micro Enterprises in Metro Manila. **Review of Integrative Business and Economics Research**, 9: p. 295-334.

Liu, S., J. He, and D. Xu, (2023), Understanding the relationship between financial literacy and Chinese rural households' entrepreneurship from the perspective of credit constraints and risk preference. **International Journal of Environmental Research and Public Health**, 20(6): p. 4981.

Mader, P., (2018), **Contesting financial inclusion. Development and change**, 49(2): p. 461-483.

Marcelin, I., et al., (2022), Financial inclusion, bank ownership, and economy performance: Evidence from developing countries. **Finance Research Letters**, 46: p. 102322.

Mushtaq, R. and C. Bruneau, (2019), Microfinance, financial inclusion and ICT: Implications for poverty and inequality. **Technology in Society**, 59: p. 101154.

Nguyen, T.A.N. and K.M. Nguyen, (2020), Role of financial literacy and peer effect in promotion of financial market participation: Empirical evidence in Vietnam. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB),** 7(6): p.

Omondi, R. and A. Jagongo, (2018), Microfinance services and financial performance of small and medium enterprises of youth SMEs in Kisumu County, Kenya. **International academic journal of economics and finance,** 3(1): p. 24-43.

Rehman, H.; Moazzam, D. A. & Ansari, N. (2020). "Role of Microfinance Institutions in Women Empowerment: A Case Study of Akhuwat", **Pakistan, South Asian Studies**, 30 (1).

Shihadeh, F., (2021), **Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine**.

The World, B., & China, T. p. (2018). **Toward Universal Financial Inclusion in China: Models, Challenges, and Global Lessons. USA**: The World Bank group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433

Urueña-Mejía, J. C., Gutierrez, L. H., & Rodríguez-Lesmes, P. (2023). Financial inclusion and business practices of microbusiness in Colombia. **Eurasian Business Review**, 13(2), 465-494.

Wakdok, S. S. (2018). The impact of financial inclusion on economic growth in Nigeria: An econometric analysis**. International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences**, 5(2), 237-245.

Yang, L. and Y. Zhang, D. (2020), igital financial inclusion and sustainable growth of small and micro enterprises evidence based on China's new third board market listed companies. **Sustainability**, 12(9): p. 3733.

Zhang, Q. and A. Posso, (2019), Thinking inside the box: A closer look at financial inclusion and household income. **The Journal of Development Studies**, 55(7): p. 1616-1631.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

1. https://abe.com.eg
2. https://link.springer.com/.
3. https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt
4. https://nsb.gov.eg
5. https://scholar.google.com.eg/schhp?hl=ar
6. https://www.afi-global.org/
7. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
8. https://www.bdc.com.eg
9. https://www.capmas.gov.eg/
10. https://www.cbe.org.eg/
11. https://www.ekb.eg/
12. https://www.elsevier.com/
13. https://www.emeraldgrouppublishing.com/
14. https://www.mandumah.com/
15. https://www.msmeda.org.eg/MSMEDA/services_fund_mini
16. https://www.nbe.com.eg
17. https://www.proquest.com/
18. https://www.refseek.com/ar/.